كلي مستحضر فيه كما ان اسمي حاضر في ذهن امه بالعلم فان لا شبهة انه علم وان
وضع خاص لموضوع له خاص كما صرح به المصنف مع انه لم يتصوره بشخصه
وفي كلام المحقق الشريف في شرح المواقف اشارة الى ما ذكره تأييد
قال يجوز ان تعقل ذات بوجه ما وجهة كمفهوم يوضع الاسم لخصوصها
ويقصد تفهيمها باعتبار ما لا يكون ذلك الوجه مصححا
للوضع وخارجا عن مفهوم الاسم على ما مر من ان الله تعالى علم
له موضوع لذاته من غير اعتبار معنى فيه انتهى كلامه اولاي
بان كان جزئي الماهية كزيد فان ماهيته كحيوانية والناطقية مع التشخص
والتشخص ماية يصير الحي كالطول والقصر والبياض والسواد في غير
ذلك مما يفهم التعيين والتشخص فالمخصص من باب منع كما في القاموس
اي الموضوع للشخص اعني فرد اسم الاشارة بالموضوع دون الوضع لان
الكلام في تعميم اللفظ الموضوع لا في تعميم الوضع سواء كان ذلك الامر
العام من ذاتياتها بيانه ان المشترك في وضعه من مثل مطلق ابتداء وهي ذات
لانه داخل في ماهيات جزئياته التي هي الابتداءات الخاصة اذ هي المطلوع الاضافة
للحور بخلاف المشترك في وضع الضمير والموصول واسم الاشارة فانه عارض
مثلا ان المتعقل بمفهوم المذكر المتكلم هو كل واحد من الافراد الصادق عليها
هذا المفهوم وذاتياتها هذه الافراد الحيوانية والناطقية واما التكلم والافراد
فهي عارضان كالضاحك بالنسبة للانسان كما في بعالي الحروف
ما واقعة على الامر العام والظرفية من ظرفية الجزء في الكل والكاف للتقصائية
كافي المضرات وخلي تحت الكاف الموضولات مفهوم كلي واحد
اي المفهوم الصادق على كل واحد ففي العبارة حذف حتى يستقيم فيه
اي في ذلك المفهوم وبقاء اي المفهوم ومفهم اي المفهوم وقوله هو اي المفهوم
وقوله منه اي اللفظ فان ذلك باطل اي كون الموضوع له الامر الكلي
باطل هذا المخصوص اي كزيد على حدة وعمرو على حدة وهند اي آحاد الموضوع
له كل واحد لا لهيئة الاجتماعية لكن انما يستعمل في واحد منها على
سبيل البدلية وفي له هذا اخبار ان والمخصص بدل منه وذلك التعقل
الخ اسم الاشارة مبتدا والتعقل بدل وقوله لذي العموم اللام زائدة

لتقوية

لتقوية العامل متعقلة بالتعقل لانها ليست زائدة محضة حتى لا تتعلق
بشيء افاده الصبان في تقرير مثل هذه العبارة والمراد بذي العموم
الامر المشترك وقوله كالكاف زائدة لاستقامة النظم وتحل مجرورها
الرفع خبر عن المبتدا الذي هو اسم الاشارة يدل على ذلك حل الخ
وعبارة الرضا والمعنى وتعقل الوضع الامر المشترك الذي لوضع اللفظ
لانه الموضوع له وفيه محة لان الآلة الامر الكلي المتعقل لا نفس
التعقل واذا تغايرت في الحقيقة تغاير محة وفاء اي وتعقل المشترك
ثابت لان دلالة المشترك التي للوضع لا لانه الموضوع له فلفظ الآلة
بحسب الظاهر خبر وفي الحقيقة هو تعليل للخبر لوقف وقفا ولم يرد بضم الياء
من اراد بنيابة الفاعل وضميره المستتر فاعل يرجع الى الواضع وقوله وضعا
اي وضع اللفظ فهو مفعول مطلق اي الم يرد وضع وهو مفعول به وقوله لذي
العموم متعلق بوضعا اي ولم يرد الواضع وضع اللفظ للامر العام وهذه
الجملة معطوفة على الجملة التي قبلها والمعنى وتعقل المشترك
ثابت لكن لكونه آلة للوضع لا لارادة الواضع وضع اللفظ له وتقدير
هذا الحمل على هذا الوجه نفيس فالوضع كلي اي الكلية التي هو
من نسبة السبب باسم السبب كما تقدم ما اذا حكمت الخ فاجمع
بين ما هنا وبين ما نظر فيه ملا حفظة الافراد والشخصية في كل لكن
ملا حفظة ما هنا فحال الوضع وفيما نظر فيه في حالة الحكم
اولي مراده بالاولي ما لا يتوقف على شيء اصلا اي لا على الاستدلال
ولا على بحث اوحدس فان اريد بالبديهي الضروري وهو ما لا يتوقف
على استدلال وان توقف على بحث اوحدس كما يعلمنا النظر بنا سهلة
للصفا فانه لا يتوقف على استدلال بل على القريحة فقوله اوليا صفة
مخصصة واذا اريد به حقيقة البديهي وهو الذي لا يتوقف على شيء
اصلا كعلم الواحد نصف الاثنين كان صفة كاشفة
والثاني ان يكون معلوما الخ اي وان لم يكن بديهيا اوليا
وههنا لحكم بديهي اولي اذ تصور الخ بيان ذلك ان
قوله لا بد من قرينة معينة تشخصا في مثل ذا بمعنى قول الاصل

Copyright © King Saud University